مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل	المجلد ٨ العدد ١ يوليو ٢٠٢٤
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني ٤٤٥٠ -٢٦٨٢	Website: https://mbddn.journals.ekb.eg/
تصدر عن معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل – جامعة اسوان – جمهورية مصر العربية ©	E-mail: afr.journal@aswu.edu.eg

دور الانتخابات في ترسيخ التحول الديمقراطي بتونس عام ٢٠١٩

The role of elections in consolidating the democratic transition in Tunisia in 2019

محمود محمد جاد الكريم محمد*(١)، عبد الرحيم أحمد محمد خليل (٢)، عبد الله فيصل علام محمد (٣)

(١)	المؤلف المختص*: باحث، بقسم السياسة والاقتصاد، تخصص سياسة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان
(٢)	أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة أسيوط.
(٣)	أستاذ العلوم السياسية المساعد، كلية التجارة، جامعة أسيوط.

الملخص:

تُعد الانتخابات أحد الأدوات السياسية التي تعمل على توظيف دعائم البناء المؤسساتي, وتشكيل وتوجيه المشاهد السياسية والحزبية, ومثلت المؤشر الرئيسي في التحولات السريعة والبطيئة في تاريخ تونس السياسي. وتزامنت الانتخابات سواء مع التعديلات الدستورية, أو التعديلات التشريعية. وظهر الدور المحوري الإيجابي للقوى الإسلامية والعلمانية والنخب السياسية الحاكمة من أجل الوصول للتداول السلمي للسلطة الحاكمة, وتجنب الدخول في نزاعات داخلية. وشهدت الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام ٢٠١٩ أول انتقال سلمي في البلاد, من حيث رئيس منتخب, وبرلمان منتخب ديمقراطيًا. بالرغم من حالة الضعف الذي ساد عملية التحول الديمقراطي, ومسار الإصلاحات الأساسية في تونس منذ انتخابات عام ٢٠١٤, فإن التونسيين برهنوا على الالتزام والمضي نحو تحقيق الديمقراطية, ودعم التحول الديمقراطي وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في البلاد.

أوضح هذا البحث دور الانتخابات في عملية ترسيخ التحول الديمقراطي في تونس عام ٢٠١٩, ومدى التحول الذي حدث فيما يخص التداول السلمي للسلطة الحاكمة, وعدم الوقوع في النزاعات مثلما حدث من قبل بين العديد من الطراف المتصارعة في تونس.

الكلمات المفتاحية: الانتحابات, ترسيخ الديمقراطية, تونس

Abstract:-

Elections are one of the political tools that work to employ the foundations of institutional building, shaping and directing the political and partisan scenes, and represented the main indicator of the rapid and slow transformations in Tunisia's political history. The elections coincided with either constitutional amendments or legislative amendments. The pivotal positive role of the Islamic and secular forces and the ruling political elites appeared in order to reach the peaceful transfer of ruling power and avoid entering into internal conflicts. The presidential and legislative elections in 2019 witnessed the first peaceful transition in the country, with an elected president and a democratically elected parliament. Despite the weakness that prevailed in the democratic transition process and the path of basic reforms in Tunisia since the 2014 elections, Tunisians have demonstrated their commitment to moving towards achieving democracy, supporting the democratic transition and strengthening democratic institutions in the country.

This research clarified the role of elections in the process of consolidating democratic transformation in Tunisia in 2019, and the extent of the transformation that occurred with regard to the peaceful transfer of ruling power, and not falling into conflicts as happened before between many conflicting parties in Tunisia.

Keywords:

المقدمة:

تسببت الثورة التونسية التي اندلعت في السابع عشر من ديسمبر عام ٢٠١٠, في الإطاحة بالرئيس "زين العابدين بن علي" ونظام حكمه الذي استمر حوالي عقدين, والذي غلب عليه القهر والظلم, وساده الفساد, مما أضر البلاد والحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وفي عهده صدرت العديد من الأحكام على المعارضين من الأحزاب الإسلامية والعلمانية, بتهمة إهانة شخص الرئيس, وتوجيه انتقادات لسياسات الحكومة, وأدى ذلك لتأزم العلاقات بين المعارضة الإسلامية والنظام السياسي في تونس.[١]

كانت الممارسات التي مارسها النظام السياسي في تونس اثناء حكم الرئيس "زين العابدين بن علي" فاشلة خاصة التي تتعلق بالنواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية, حيث أدت لفقدان الثقة بين مؤسسات الدولة والمواطنين في تونس, بسبب عملية احتكار السلطة, وغياب العدالة الاجتماعية, وقمع الحريات.[٢]

---

[١] مروة النظير, **تجربة التحول الديمقراطي في تونس بين ادعاء المثالية ومشاهدات الواقع**, (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية, ٢٠٠٥), ص ١٠٠.

[٢] الطاره الوافيو **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي دراسة حالة تونس ٢٠١١- ٢٠١٩**, رسالة ماجستير, الجزائر جامعة العربي التبسي, كلية الحقوق والعلوم السياسية, ٢٠٢٠- ٢٠٢١, ص ٧٧.

ومنذ ثورة ديسمبر ٢٠١٠ تعيش تونس تحت واقع التحول الديمقراطي, وشهد المجلس الوطني التأسيسي المنتخب في ٢٣ أكتوبر عام ٢٠١١ وضع دستور جديد للبلاد عام ٢٠١٤, إضافة إلى للوصول لآلية الانتخابات التي تضمن تشكيل أدوات مشروعة من أجل تحقيق التحول الديمقراطي بطرق سلمية وهو ما تسعى إليه تونس, لتحقيق رغبات وتطلعات المجتمع. وشهدت تونس انتخابات رئاسية وتشريعية عام ٢٠١٩ للحفاظ على مكتسبات الثورة, والعمل على إرساء قواعد ومبدأ التحول الديمقراطي.[١]

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث بدراسة الانتخابات التونسية عام ٢٠١٩ والعلاقة التي تربطها بعملية ترسيخ التحول الديمقراطي في تونس, ومدى التأثير الذي تحدثه تلك الانتخابات الرئاسية والتشريعية, حيث تعتبر ثاني انتخابات منذ أن تم إقرار ووضع الدستور الجديد عام ٢٠١٤ في عهد المجلس الوطني التأسيسي التونسي, والذي عزز مسار عملية التحول الديمقراطي في تونس.

إشكالية البحث:

لعل مشكلة البحث تأتي من خلال سؤال رئيسي وهو: هل ساهمت الانتخابات في عملية ترسيخ التحول الديمقراطي التونسية عام ٢٠١٩ ؟

ويندرج من هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية:

١- ما هى العلاقة التي تربط الانتخابات بالتحول الديمقراطي؟

٢- هل ساعدت الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام ٢٠١٤ في نجاح انتخابات سنة ٢٠١٩ ؟

٣- ما هو المسار الذي اتخذته القوى السياسية في التناوب السلمي على السلطة ؟

فرضية البحث:

[١] منى عواد, فاطمة طعان, دور الانتخابات في ترسيخ عملية التحول الديمقراطي: دراسة حالة الانتخابات التونسية عام ٢٠١٩, **مجلة العلوم السياسية**, بغداد: العدد ٦١, ٢٠٢١, ص ١٢٩.

يستند البحث إلى فرضية رئيسية هى:

أن الانتخابات تُعد من أهم الآليات التي تعمل على زيادة الزخم في التغيير السياسي وتعميقه, وتدعم الديمقراطية, وتعمل على التوسع من المشاركة الشعبية, وتسهم في ظهور فاعلين شرعيين يكونوا قادرين على التكيف مع المعطيات السياسية الجديدة. وتقوم الانتخابات خاصة الحرة والنزيهة على تداول وتناوب السلطة سلميًا بين النخبة الحاكمة في تونس في الانتخابات الرئاسية والتشريعية, بهدف ترسيخ الديمقراطية في البلاد.

منهجية البحث:

تفترض طبيعة البحث الاستعانة بالمنهج التاريخي من خلال تحليل الوائع والأحداث, إضافة لمنهج التحليل النظمي لتوضيح المسار الذي سارت عليه الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام ٢٠١٩ في تونس.

حدود البحث:

- **الحد الزماني:** يتعلق البحث لأثر الانتخابات في ترسيخ عملية التحول الديمقراطي خاصة انتخابات ٢٠١٩, وما سبقها ومتعلق بها انتخابات ٢٠١٤.

- **الحد المكاني:** تمثلت حدود البحث المكانية في تونس التي تقع شمال القارة الأفريقية.

هيكلة البحث:

تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث, المبحث الأول: الانتخابات والتحول الديمقراطي, ويتضمن هذا المبحث مطلبين, المطلب الأول: الانتخابات التشريعية عام ٢٠١٤. والمطلب الثاني: الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٤. أما المبحث الثاني: التحول الديمقراطي في تونس, ويتضمن هذا المبحث مطلبين, المطلب الأول: أسباب التحول الديمقراطي في تونس بعد عام ٢٠١١, والمطلب الثاني: مؤشرات التحول الديمقراطي. والمبحث الثالث: دور الانتخابات في ترسيخ التحول الديمقراطي بتونس عام ٢٠١٩, وتضمن هذا المبحث مطلبين, المطلب الأول: الانتخابات الرئاسية التونسية عام ٢٠١٩ , والمطلب الثاني: الانتخابات التشريعية التونسية عام ٢٠١٩

المبحث الأول: الانتخابات والتحول الديمقراطي

أولًا: مفهوم الانتخابات:

تعرف الانتخابات على أنها: نمط وأسلوب يرتكز على عملية اختيار تجرى بواسطة الاقتراع أو التصويت, ويُعتبر الطريقة الأساسية التي تعمل وتتخذها السلطة نحو التوجه للديمقراطية, وأيضًا أصبحت الوسيلة التي تمنح للسلطة للحصول على الشرعية.[١]

تُعرف الانتخابات بأنها التنظيم القانوني لمبدأ المشروعية التي تمارسها السلطة باسم الشعب, وانها السلطة الممنوحة من خلال القانون لبعض المواطنين الذين تتكون منه هيئة الناخبين, وذلك للمساهمة في الحياة العامة بصوره مباشرة, أو للنيابة, عن طريق الكشف عن إرادتهم فيما يتعلق بعملية التنصيب الخاصة بالحكام, وتسيير أمور الحكم.[٢]

تُعد الانتخابات الوسيلة الديمقراطية لإسناد السلطة السياسية, ويُعد مفهومها هو الحقوق المكفولة للمواطن في الدولة التي تقوم بإجراء الانتخابات, بحيث تكون في حرية اختيار من سيتحدث عنه كمواطن فرد أوجماعة, ويكون ذلك في البرلمان والمجالس, وكل ذلك يتم وفق أساليب وطرق معينة يحددها القانون, والذي يسمى قانون الانتخابات, والذي يتم بموجبه تحويل الأصوات التي تم الإدلاء بها في الانتخابات لمقاعد تم تخصصها للأشخاص والأحزاب الذين فازوا في العملية الانتخابية.[٣]

تتمثل الانتخابات بصورة عامة بالطريقة أو الأسلوب الذي يختاره الشعب, من الذين يمثلونه ويمارسون السلطة باسمهم نيابة عنه, وذلك من خلال عضويتهم في مجلس النواب على المستوى المركزي, وفي الهيئات المنتخبة على المستويات الأخرى, ومضمون الانتخابات يكمن في منح الثقة الجماعية للأشخاص, الذين يختارهم الشعب لتمثيله, ويكلفهم بممارسة السلطة باسمه, وفقًا لإرادته الجماعية, ولطموحات أفراده المشتركة.[٤]

ثانيًا: مفهوم التحول الديمقراطي:

---

[١] عصام الدبس, **النظم السياسية: أسس التنظيم السياسي**, (عمان: وزارة الثقافة, ٢٠١٠), ص ١٩٩.
[٢] يوسف سلامة حمود, **الاثار السياسية للنظام الانتخابي في الأردن**, مجلة المستقبل العربي, الأردن: مارس ٢٠١٥, ص ٨٢.
[٣] مايكل روكسين, وآخرون, محمد صفوت (مترجم), **مقدمة في العلوم السياسية**, (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع, ٢٠١٥), ص ٥٨.
[٤] أماني صالح دياب, **الانتخابات والتحول الديمقراطي: دراسة مقارنة بين النموذجين التونسي والمصري ٢٠١١- ٢٠١٦**, رسالة ماجستير, فلسطين: جامعة الأزهر, كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية, ٢٠١٧, ص ٢٥.

يشير التحول الديمقراطي لتحويل السلطة من يد الحكام المطلقين إلى حكومة ديموقراطية منتخبة, أي يتم اجتياز المسافة الفاصلة بين أنظمة الحكم غير الديمقراطي, والحكم الديمقراطي. وهنا يتحقق الانتقال بعد انهيار النظام القديم, وتوافق القوى السياسية في عملية اختيار النظام الديمقراطي الجديد بجميع مؤسساته, حيث لا يتخلص النظام الوليد من المشكلات السابقة للانتقال. ويقصد به أيضًا تراجع الحكم السلطوي بكافة أشكاله, لتحل مكانه نظم أخرى في الحكم, تعتمد على الاختيار الشعبي, والمؤسسات التي تتمتع بالشرعية, والانتخابات النزيهة, والتي تمثل وسيلة التداول على السلطة, وبديل عن حكم الفرد.[١]

ويُعرف التحول الديمقراطي بأنه عملية انتقال من أنظمة تسلطية لأنظمة ديمقراطية, تم على أثرها حل أزمة الشرعية, والمشاركة والتنمية والهوية, والاستعانة بالديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية المختلفة, ويعني التحول الديمقراطي تغييرًا جذريًا لعلاقات السلطة في المجال السياسي, وأيضًا علاقات الترتيب في المجال الاجتماعي. وهو عملية ممتدة بالعديد من المراحل, حيث تختلف أبعادها من دولة إلى دولة أخرى, وتنتهي في حالة نجاحها إلى حالة جديدة, والتي ترمي لترسيخ قواعد النظام الديمقراطي.[٢]

يشير مفهوم التحول الديمقراطي إلى أنه عملية الانتقال من نظم ذات الطبيعة السلطوية, او شبه السلطوية, إلى النظم الديمقراطية. ويعنى أيضًا الترتيب المؤسسي الذي يمكن للفرد من خلاله الحصول على سلطة اتخاذ القرار السياسي, وذلك من خلال ممارسات متعلقة بالانتخابات التي تعرف بالنزاهة , ويتنافس فيها المرشحون على الصوات التي تخص الناخبين.[٣]

عملية التحول الديمقراطي تعتبر عملية معقدة, حيث تتفاعل فيها مختلف الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية, تحكمها معايير ديمقراطية, وتهدف إلى وجود تحولات في الأهداف والعمليات التي تقوم بالتأثير على توزيع ممارسة السلطة السياسية. وتعني أيضًا إجراء تعديلات دستورية تنظيمية وفكرية, وتوسيع

[١] أحمد جاد الرب عثمان, إدارة عملية التحول الديمقراطي في تونس في الفترة من ٢٠١٠- ٢٠١٦, **مجلة علمية**, الأسكندرية: جامعة الأسكندرية, كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية, العدد السادسعشر, يوليو ٢٠٢٣, ص ٤٠٩.

[٢] هينتجتون, عبد الوهاب علوب (مترجم), **التحول الديمقراطي**, (القاهرة: مركز ابن خلدون, دار سعاد الصباح, ١٩٩٣), ص ١٥٩.

[٣] على يوسف الشكري, **الوسيط في الأنظمة السياسية المقارنة**, (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع, ٢٠١٢), ص ١٢٢.

المشاركة بعد إعادة توزيع السلطة والنفوذ, ولدراسة عملية التحول الديمقراطي داخل مجتمع بعينة, يتطلب دراسة لطبيعة الدولة والدور الذي تقوم به.[١]

المطلب الأول: الانتخابات التشريعية التونسية عام ٢٠١٤

يعتبر الدستور الجديد الذي وضعه المجلس التأسيسي التونسي أفضل دستور في العالم العربي, حيث أشاد به العديد من المنظمات الدولية الحقوقية, وعلى ضوءه تم تحديد معد إجراء الانتخابات التشريعية في ٢٦ أكتوبر ٢٠١٤, والانتخابات الرئاسية في المرحلة الأولى يوم ٢٣ نوفمبر والثانية ٢١ ديسمبر ٢٠١٤ بعد احتكام قائد السبسي والمنصف المرزوقي لجولة ثانية.

تعتبر الانتخابات التشريعية التي جرت يوم ٢٦ أكتوبر عام ٢٠١٤ وأول انتخابات تُجرى عقب إقرار دستور ٢٠١٤, وسط ظروف اجتماعية واقتصادية وأمنية صعبة, تعيشها تونس منذ الثورة. وانتهت تلك الانتخابات التي انتجت خريطة سياسية جديدة, تأسست على استقطاب ثنائي, وأسس أيديولوجية ستحسم قطب من القطبين مع الأحزاب الأخرى, بل واعادت نتائج تلك الانتخابات تشكيل الخريطة السياسية والحزبية في تونس, بعد صعود أحزاب جديدة كانت غائبة عن المشهد السياسي, حيث تمكن بعضها من احتلال المرتبة الأولى (حزب نداء تونس) واحتلال أحزاب أخرى مواقع متقدمة, بعد أن كانت تتزيل السلم في انتخابات المجلس التأسيسي, مثل (الاتحاد الوطني الحر) الذي احتل المرتبة الثالثة, و (الجبهة الشعبية) المركز الرابع, بينما تراجع حزب (حركة النهضة). وعلى تلك الخلفية سيكون للمعارض داخل المجلس قوة بإمكانها إسقاط أية حكومة لأي تحالف, سواء كان بقيادة حزب (نداء مصر) أو بقيادة حزب (النهضة).[٢]

جرت الانتخابات التشريعية في مناخ تميز بإقرار الدستور التونسي الجديد, ومختلف المؤسسات الدستورية, ووسط ظروف اقتصادية وأمنية صعبة أثرت بالسلب على المناخ السياسي, وبلغت نسبة المشاركة

---

[١] محمد صالح شطيب, أثر التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الدول العربية, **مجلة الدراسات الإقليمية**, العراق: جامعة الموصل العدد ٣٠, المجلد ٩, يونيو ٢٠١٣, ص ٣٠٤.

[٢] عبد اللطيف الحناشي, انتخابات تونس: قراءة تحليلية في المعطيات الجديدة, تقرير, الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات, ١٩ نوفمبر, ٢٠١٤, ص٩ تاريخ الدخول: ١٦ يناير, ٢٠١٤. متاح من خلال الرابط:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/11/201411198165244950.html

٦٩ بالمائة من عدد المنتخبين, بينما عدد المقترعين في تلك الانتخابات التشريعية وصل إلى نسبة محدودة مقارنة بعدد الناخبين الذين ادلوا بأصواتهم عام ٢٠١١.[١]

في انتخابات عام ٢٠١٤ شهدت الإطاحة بالإسلاميين, وحصل حزب (نداء تونس) والمكون من أربعة روافد "الدستوريين, النقابيين, اليساريين, المستقلين" على أغلبية المقاعد ٨٩ من ٢١٧ مقعد, بنسبة بلغت ٤١,٠١ في المائة, يليه الإسلاميين ٦٩ مقعدًا بنسبة ٣٦,٧٩ بالمائة.[٢] إذن يكون المسار الانتقالي في تونس قد توج بإجراء الانتخابات التشريعية, التي تنافس فيها العشرات من القوائم المختلفة, وذلك في إطار ديمقراطي غلبت عليه الشفافية, والتنافس بين تلك القوائم خاصة القوائم الكبيرة, ومنها حركة النهضة, ونداء تونس, والاتحاد الوطني الحر, والجبهة الشعبية.[٣]

المطلب الثاني: الانتخابات الرئاسية في تونس ٢٠١٤

كانت الانتخابات تجرى تحت إشراف وزارة الداخلية قبل ثورة ٢٠١١ التي كان من أهم مكاسبها أن الانتخابات لم تعُد تجرى تحت كما كانت تحت إشراف وزارة الداخلية, وتم إسناد المهمة للهيئة العليا المستقلة للانتخابات, ووجود المؤسسة العسكرية والتزامها بالحياد, ودور الاتحاد العام التونسي للشغل وتقريبه وجهات النظر بين الفرقاء في تونس تحت مظلة الحوار الوطني, كل ذلك أسهم في نجاح الانتخابات, وعزز قدرة تونس في المضي نحو المسار الديمقراطي. وهذه الانتخابات تُعد أول انتخابات رئاسية تنافسية في تاريخ تونس, وجرت هذه الانتخابات على دورين الأول في ٢٣ نوفمبر ٢٠١٤ حيث تنافس فيها أربعة متنافسين هم: قايد السبسي, منصف مرزوقي, سليم الرياحي, وحمة الهمامي. والثاني يوم ٢١ ديسمبر ٢٠١٤, وانتهت الجولة الأولى بدخول قايد السبسي والمنصف المرزوقي لجولة ثانية.[٤]

---

[١] مولود دحماني, **أثر مخرجات العلاقة الارتباطين بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي**, رسالة ماجستير, الجزائر: جامعة تيزي وزو, كلية الحقوق والعلوم السياسية, ٢٠١٦, ص ٥١.

[2] Redissi, H. "What Role for Tunisia's National Dialogue under tk interlm Unity Government?", Arab Initiative Rerorm, July 2014
Access Date: Jan 16th, 2024.
Available on:
https://Rit:1447rDWthedeclineofPoliticalislam'slegitimacy,thetunisiancase,Philosophy&Socailcriticism,vd,40,h04-5

[٣] الطاهر الوافي, مرجع سبق ذكره, ص ٩٧.

[٤] رياض بشير, الانتخابات التونسية ٢٠١٤ مراحلها ونتائجها, **مجلة سياسات عربية**, الدوحة: العدد ١٦, يناير ٢٠١٥, ص ٣٤.

جرت دورة الإعادة لتحديد أي من المرشحين الرئاسيين من الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية سيكون رئيسًا للجمهورية التونسية.[1] ففوز قايد السبسي يعزز هيمنة القوى العلمانية على المؤسسات التونسية المنتخبة, فقد تغلب حزب (نداء تونس) على (حركة النهضة الإسلامية) ليظهر كأكبر كتلة من المقاعد, وهو الأمر الذي أثار تخوفًا من تركيز السلطة في يد "السبسي" وحزبه, ربما يحيي الممارسات القمعية التي كانت في الماضي. ربما يكون تفضيل الناخبين التونسيين صاحب الخبرة "السبسي" على الرئيس المنتهية ولايته "المنصف المرزوقي". انتصار "السبسي" بفارق ١١ نقطة على منافسه, وجاء بفضل الأصوات التي ترفض مشروع أخونة تونس, ليصبح " قايد السبسي" رئيسًا منتخبًا للبلاد بعد أدائه اليمين الدستورية.[٢]

المبحث الثاني: التحول الديمقراطي في تونس

يُعد التحول نحو الديمقراطية من العوامل الهامة لتوطيد الاستقرار السياسي والاجتماعي, إضافة لتحقيق الأمن على مستوى النظام السياسي, لأن التداول على السلطة عن طريق انتخابات تعددية, تكون فيها المنافسة نزيهة وحرة, بلا شك تفرز برلمانًا يمثل القوى المختلفة, والأحزاب والفئات الاجتماعية, بل ويساهم في إقرار حقوق الإنسان وسيادة القانون, ويقوم بتدعيم المشاركة السياسية, وتأسيس مشروعية للنظام السياسي تضمن له الاستمرارية.[٣] المنظمات الدولية والمجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي, وذلك من خلال الأحزاب السياسية في تونس.

أولًا: دور المنظمات الدولية في تنمية الأحزاب السياسية في تونس:

يعتبر الاتصال السياسي داخل الأحزاب من أحد وأهم المرتكزات الرئيسية التي يعتمد عليها الحزب في الاستحقاقات الانتخابية, وتساهم عملية الاتصال السياسي بالقيام في استقطاب أكبر عدد من المواطنين للانضمام للأحزاب السياسية, ويؤدي ذلك لزيادة الشعبية والحجم على مستوى البلدان, وينطبق هذا على الأحزاب المثالية داخل الدولة خاصة التي مارست الديمقراطية وتداولت السلطة. وعمدت المنظمات الدولية

[1] Hercules Carter. Legislative and presidential elections in Teos - Final Report, Hayo. 2015 Georgia - United States: Herbert Carter. P. 204.

[٢] أماني صالح دياب العرعير, مرجع سبق ذكره, ص ص ١٣٢- ١٣٣.

[٣] وهيبة صالحي, تقييم مسار التحول الديمقراطي في تونس ٢٠١٠- ٢٠١٥, رسالة ماجستير, الجزائر: جامعة محمد بو ضياف, كلية الحقوق, ٢٠١٤- ٢٠١٤- ٢٠١٥, ص ٤٣.

على بناء قدرات الأحزاب عن طريق إعطاء دورات, وتنظيم ندوات وملتقيات, وهو يسهم في بناء القدرات السياسية المختلفة للأحزاب.[١]

نظم المعهد العربي مع مؤسسة "كونراد أديناور" المختصة في مجال الانتقال الديمقراطي برنامج تكويني يعود بالفائدة على ألف ممثل للأحزاب السياسية التونسية المختلفة, ويهدف هذا البرنامج لدعم الثقافة القانونية فيما يخص مجال الانتخابات, وحرية التجمع والتعبير. بالإضافة إلى هذا المعهد يعمل المعهد الوطني الديمقراطي بتونس على إرساء نظام ديمقراطي, حيث شارك العديد من خبراء المعهد في عدة جلسات استشارية, وورش عمل في تونس, ومختلف المناطق بها, وذلك حول شؤون التنظيم الداخلي للأحزاب, الخاص باستراتيجية الحملات الانتخابية, وتدريب المرشحين, والاتصالات الاستراتيجية, ومراقبة الانتخابات عن طريق مندوبي الأحزاب.[٢]

ثانيًا: دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس:

يُعد "الإتحاد التونسي للشغل" من أقدم وأعرق مؤسسات المجتمع المدني في تونس، ومثل الاتحاد على مدار تاريخه الحاضنة الشعبية للعمل الوطني، وكان لدور قادة الاتحاد من أمثال فرحات حشاد، الحبيب عاشور، وحركة التحرر ضد الاستعمار, فالحركة النقابية التونسية ذات تاريخ عريق ومؤثر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في تونس، لكن الحركة النقابية التحقت بالثورة وتفاعلت معها بقوة خلال مراحلها الأخيرة، وبدأت أحداث الثورة يوم ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ من "سيدي بوزيد"، وانتقلت إلى بلدات ومدن مجاورة كمكناسي، الرقاب، سيدي علي، وبن عون، مدنية منزل بوزيان. كان أول تحرك نقابي للتفاعل مع الثورة في يوم ٢٥ ديسمبر ،٢٠١٠ أي بعد ثمانية أيام على بداية الأحداث، وقام المئات من النقابيين والحقوقيين بالتجمع في ساحة "محمد علي" في تونس العاصمة، للتعبير عن تضامنهم مع أهالي "سيدي بوزيد"، واحتجاجا على قمع المسيرات الشعبية, والاعتقالات واستعمال الرصاص الحي ضد المحتجين العزل[٣].

---

[١] مصعب منصور إسماعيل, **تجربة التحول الديمقراطي في تونس بين التحديات والإنجازات ٢٠١١- ٢٠١٤**, رسالة ماجستير, تونس: جامعة آل الحكمة, كلية بيت الحكمة للعلوم السياسية والدراسات الدولية, ٢٠٢٣, ص ٤.

[٢] منشورات المؤسسة العربية, **الدورة التكوينية الثانية لممثلي الأحزاب**, تونس: معهد تونس للسياسة, ٢٠١٦, د. ت.

[٣] لعربـي، صـديقي، **تـونس مـا بعـد سـيدي، بوزيـد، بدايـة مرحلـة جديـدة**, ١ يناير, ٢٠١٣.
تاريخ الدخول: ١٩ يناير, ٢٠٢٤. متاح من خلال الرابط:
http//internationaldoralhayat.com/international article/222657 ?utm-sour

حاول النظام في تونس خلق حالة من الفوضى في المدن والأحياء الثائرة، من خلال سحب قوات الأمن من هذه الأحياء، وإطلاق مجموعة العناصر المتعلقة اجتماعيا من اللصوص, وقطاع الطرق, وأصحاب السوابق, لكي تعبث الفساد وترهب الناس، وتعمل على تبديل الأولويات, بحيث يصبح الأمن الشخصي والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة هو الهدف الأول، وكان ذلك من أجل صرف الناس عن ثورتهم وإعادتهم إلى بيوتهم، لكن الشباب التونسي استخدم الحرية بدرجة عالية من المسؤولية، ولم تنجح سنوات الكبت والقمع في توليد ردة فعل عنيفة ضد المجتمع، وتم توجيه ردة الفعل باتجاه رموز النظام وليس ضد الممتلكات العامة.[١]

يعود للمجتمع المدني بقيام القادة الميدانين للثورة بإنشاء اللجان الأمنية في المناطق المختلفة، وذلك لحفظ الأمن, وحماية الممتلكات العامة والخاصة بشكل مستقل عن مؤسسات الدولة الرسمية, حيث تميز بجماهيريته المطلقة، وتقسيم الأدوار على مستوى الأهالي, كل حسب قدرته العطائية بين من يحرس, ومن ينسق, ومن يوفر الإعدادات اللوجستية, وأهمها الأكل، ذاتية التنظيم في أغلب الأحوال، في بعضها قادته مجموعة من النقابيين والناشطين،[٢] وظهور روح من الوطنية والانتمائية, والنضال من أجل العدالة الاجتماعية, وإعادة توزيع الثروة.[٣]

المطلب الأول: أسباب التحول الديمقراطي في تونس بعد عام ٢٠١١

يوجد العديد من الأسباب التي جعلت الدولة التونسية تتحول للديمقراطية بعد عام ٢٠١١ وهى:[٤]

أولًا: هناك فجوة بين الخطاب السياسي والواقع الذي يعتبر أحد الأسباب الدافعة للاضطرابات, حيث أن التصريحات الرسمية قدمت صور إيجابية عن الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها تونس, ووجود

[١] وحشي أمير, **دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس**, رسالة ماجستير, الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية, ٢٠١٢- ٢٠١٣, ص ١٩٩.

[٢] محمد نجيب, المجتمع المدني التونسي: خصائصه وآفاق تطوره, الحوار المتمدن, العدد ٦٥٣٨, ١٥ أبريل, ٢٠٢٠.
تاريخ الدخول: ١٩يناير, ٢٠٢٤. متاح من خلال الرابط:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=673322

[٣] العربي صديقي, **إعادة التفكير في الديمقراطية العربية**, (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, الطبعة الأولى, ٢٠١٠), ص ٢٨٣.

[٤] وحشي أمير, مرجع سبق ذكره, ص ١٧٩.

ثقة في خطاب السلطة على مدار عقدين من حكم الرئيس "زين العابدين بن علي" جعل الشباب يخرج للاحتجاجات للتعبير عن الغضب.

ثانيًا: انهيار شرعية النظام القائم, نتيجة عجزه عن إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية, خاصة في المناطق الجنوبية والحدودية، ورفضه السماح بقدر أكبر من الحريات والمشاركة السياسية، حتى يتمكن الشباب التونسي من المساهمة في صنع السياسات العامة، والتمثيل على مستوى المجالس المنتخبة المحلية والتشريعية.

ثالثًا: طرح مشروع يكرس الرئاسة مدى الحياة والحكم الفردي المطلق، حيث تصاعدت وتيرة الجدل الدائر في تونس بشأن مطالبة قوى سياسية ونقابية بالتمديد للرئيس "زين العابدين بن علي" لولاية سادسة ووجهت الدعوة إلى اللجنة المركزي للحزب الحاكم لتبني هذه المطالبة رسميا. وشنت المعارضة حملة مضادة غير راضية عن ذلك.

رابعًا: التداخل بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحزب والوزارة، وهو من مخالفات عهد النظام السابق، لم يبق أمام الشباب إلا التظاهر لإخراج المكبوت من أجل أن تتمكن الأغلبية الصامتة والمهمة من التعبير عن سخطها, على هذه الممارسات التي عمقت الشعور بخيبة الأمل في تجسيد المشاركة الفعلية.[١]

خامسًا: ضعف القوى الحزبية، وعدم تعبيرها عن مصالح الشباب وقضاياهم، حيث لم تتمكن الأحزاب السياسية بتونس من القيام بدور فعال ومؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية، إلى جانب تمثيل مصالح, ونقل انشغالات الشعب إلى أجندة السياسة العامة للحكومة, فأصبحت عاجزة بسبب تقادم أفكارها وأيديولوجيتها وأساليبها في الدعاية والممارسة, ومختلف أشكال الفعل والعمل السياسيين.[٢]

سادسًا: ارتباط الانتخابات الرئاسية بالانتخابات التشريعية في تونس, أمًرا مثيرًا للدهشة, في ظل نظام رئاسي يتسم من الناحية النظرية بالفصل الكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فقد عرفت العمليات الانتخابية في تونس ربطًا مربكًا لدى الناخب, بين انتخاب أعضاء السلطة التشريعية والمرشحين للرئاسة في وقت واحد،

---

[١] عبد الرحيم حافظ, **الزبونية السياسية في المجتمع العربي, سلسلة اطروحات الدكتوراه**, (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, ٢٠٠٦), ص ٣٢٦.

[2] Brieg Powel, larbiSadiki, Europe and Tunisia, Democratization vio Association (routedge: Studies in middhEstern Politics,2010.

أما نتائج الانتخابات التشريعية، فجاءت لتعبر عن مجلس نيابي وحيد انتخابات ١٩٨٩، بالرغم ما عرفته هذه الانتخابات من إقرار نظام القوائم الموسعة في دورة واحدة، وبالأغلبية، وكذلك انتخابات ١٩٩٤ على الرغم من إلحاح المعارضة على نظام النسبية, الذي يسمح بتمثيلها في البرلمان،[١] وتكررت العملية في انتخابات ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٩ البرلمانية والرئاسية الخامسة، التي أسفرت عن فوز الرئيس "زين العابدين بن علي" بولاية رئاسية خامسة.[٢]

المطلب الثاني: آفاق التحول الديمقراطي

يتطرق هذا البحث لذكر آفاق التحول الديمقراطي في تونس, وذلك بعد سرد أسباب التحول الديمقراطي, وتأتي تلك الآفاق في النقاط التالية:

أولًا: إقرار الشرعية الديمقراطية الدستورية: تتطلب هذه الجزئية ضرورة الإصلاح الدستوري القانوني, بشكل يكفل وجود وتفعيل صيغة فعالة ومحترمة لمبدأ التداول السلمي على السلطة, وايضًا مبدأ الفصل بين السلطات, والعمل على تحقيق توازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية, والتعددية السياسية, وإظهار دور البرلمان لكي يتمكن من تجسيد الدور الحقيقي للإرادة العامة, ولا يتم ذلك إلا من خلال انتخابات حرة ونزيهة بحيث تعبر بشكل قوي وحقيقي عن الأوزان المختلفة للقوى السياسية التي تمارس نشاطها في تونس.[٣]

ثانيًا: إقامة اتفاق سياسي بين السلطة والمعارضة: لابد من تفعيل اتفاق سياسي بين السلطة والمعارضة, للانتقال السياسي نحو النظام الديمقراطي, ويكون هذا الاتفاق من خلال مختلف الحلقات المرحلية, بحيث تتوافر الشفافية وروح الالتزام, شريطة أن يكون ذلك بعيدًا عن أشكال التحايل.[٤]

ثالثًا: ترسيخ الثقافة المدنية: لا يمكن لمسار التحول الديمقراطي الانتشار على مستوى الممارسة السياسية, إلا في ظل وجود آليات وقواعد وبنية تقوم على إظهار المساواة, وحرية العمل السياسي للتنظيمات السياسية

---

[١] وحشي امير, مرجع سبق ذكره, ص ١٨٠.
[٢] سالم لبيض, الجولة واحزاب المعارضة القوانين.. أي علاقة؟ حالة تونس, تونس: المجلة العربية للعلوم السياسية, العدد ٢٧, ٢٠١٠, ص ١٢.
[٣] الطاهر لبيب, علاقة الديمقراطية بالمجتمع المدني, **مجلة المستقبل العربي**, بيروت: العدد ١٥٨, ١٩٩٢, ص ٨٩.
[٤] لعياضي يوسف, التحولات السياسية الراهنة وأثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية- تونس, رسالة ماجستير, الجزائر: جامعة محمد خيضر, كلية الحقوق والعلوم السياسية, ٢٠١٤- ٢٠١٥, ص ٦٤.

المختلفة, وأيضًا لا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني التي تبرز كأداة من أدوات العمل السياسي, أن تكون فاعلة في مسار العملية نحو التحول الديمقراطي.[١]

رابعًا: تجسيد قانون حزبي وانتخابي يعمل على تكريس عملية التحول السياسي, من خلال القيام بإلغاء القيود على الأحزاب التي تحدها من العمل باستقلالية وديمقراطية.[٢]

المبحث الثالث: دور الانتخابات الرئاسية والتشريعية في عملية التحول الديمقراطي بتونس عام ٢٠١٩

شكلت الانتخابات التونسية مدخلًا ونموذج هامين لعملية التحول الديمقراطي, في ظل وجود مطالب عادلة أفرزتها الثورة, ربما يأتي ذلك في ظل الخصائص العديدة التي تتمتع بها تونس وترشحها بالنجاح في خوض تجربة التحول, أكثر من غيرها في المنطقة, يرجع ذلك لوجود مؤسسات حديثة, وطبقة وسطى فاعلة, مع تجانس ديني وثقافي وأثني ساهم في ظهور هوية وطنية متماسكة, إضافة لتأطير المواطن التونسي بفعل وتأثير الثقافة السياسية, والأطر المؤسساتية والنقابية, التي تعمل على تدعيم وتعزيز قيم المواطنة.[٣]

المطلب الأول: الانتخابات الرئاسية التونسية عام ٢٠١٩

أثرت وفاة الرئيس التونسي "قائد السبسي في شهر يولية ٢٠١٩ على المنافسة لتولي منصب رئيس الجمهورية, ولم يتم تفعيل التعديلات التي تم إدخالها على القانون الانتخابي, والتي كان من الممكن منع عدد من المرشحين لخوض الانتخابات, لأن "قائد السبسي" لم يختم مشروع القانون قبل وفاته. ويبدو أن رئيس حزب النهضة "راشد الغنوشي" قد قبل تقرير الانتقال السلمي, وأشاد بهذه الانتخابات التي اعتبرها شهادة تخرج للديمقراطية التونسية, والتي استدعتها وفاة الرئيس "قائد السبسي" وحرصت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

---

[١] عائشة عياش, **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس**. رسالة ماجيستير, الجزائر: جامعة يوسف بن خدة, ٢٠٠٨- ٢٠٠٧ص ١٥٥.

[٢] لعياضي يوسف, مرجع سبق ذكره, ص ٦٧.

[٣] الانتخابات التونسية محطة تاريخية على طريق التحول الديمقراطي, **تقدير موقف**, الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, أكتوبر, ٢٠١١, ص ٦.

من تأخير الانتخابات الرئاسية للتأكد من إطلاق سراح المرشح "نبيل القروي" قبل انطلاق العملية الانتخابية في ١٣ أكتوبر ٢٠١٩.[١]

تصدر "قيس سعيد" و "نبيل القروي" المرتبتين الأولى والثانية من بين ٢٦ مرشحًا خلال الدور الأول من الانتخابات الرئاسية التونسية, حيث جاء سعيد الأول بنسبة ١٨,٤ بالمائة, والقروي ثانيًا بنسبة ١٥,٥٨ بالمائة, وجاء رئيس "حزب النهضة" عبد الفتاح مورو بالمرتبة الثالثة ونسبة ١٢,٨٨ بالمائة. ولم تكن نتيجة الدور الثاني عادية حيث أن استطلاعات الرأي أعطت نسب متقاربة بين المرشحين وهو ما حدث, حيث حصل "قيس سعيد" على ٧٢,٧١ بالمائة.[٢]

حافظت انتخابات ٢٠١٩ على التحول في المشهد السياسي الحزبي, حيث لم يتعجب أحد من أن يصوت الناخبون عام ٢٠١٩ ضد أكبر حزبين "النهضة" و "نداء تونس" بسبب فشل ائتلافهما التوافقي, وكان حزب النهضة الوحيد الذي قاوم كارثة انهيار الأحزاب بعد عام ٢٠١١, ومع ذلك لم يفشل في التقدم بمرشحه إلى الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية, بل وتقلص عدد مقاعده في البرلمان التونسي لحد كبير خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة, وحزب نداء تونس ورى الثرى مع مؤسسه "قائد السبسي".[٣]

الامتثال للقواعد الانتخابية والنتائج التي تفرزها صناديق الاقتراع تعد جزءًا من فهم الديمقراطية, والتحول الديمقراطي, من خلال قاعدة واسعة من النظريات الديمقراطية, ويمكن القول أن التصويت في انتخابات عام ٢٠١٩ أصبح ممارسة سياسية شائعة, بالرغم من أنه اقتصر على ٥٥ بالمائة من مجموع الناخبين المؤهلين الذين ادلوا بأصواتهم في تلك الانتخابات.[٤]

كلف رئيس الجمهورية "قيس سعيد" في ١٥ نوفمبر ٢٠١٩ الخبير الزراعي "الحبيب الجملي" بتشكيل الحكومة الجديدة, وعلى ضوء ذلك بدا المشاورات بشأن تكوين الحكومة التي لم تتضح أضلاعها السياسية, والتقى بعدد كبير من الأحزاب السياسية, والمنظمات, والجمعيات, والنقابات, والصحفيين والفنانين, وأطياف

---

[١] الطاهر الوافي, التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي- دراسة حالة تونس ٢٠١١- ٢٠١٩, رسالة ماجستير, الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية, ٢٠٢٠- ٢٠٢١, ص ١٠٣.

[٢] الطاهر الوافي, المرجع نفسه, ص ١٠٤.

[٣] العربي صديقي, التحول الديمقراطي المستدام بتونس: رئاسيات ٢٠١٩ بين سياسة جديدة وأخرى مناهضة, **تقرير**, الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات, ٤ نوفمبر, ٢٠١٩, ص ٨.

[٤] العربي صديقي, مرجع سبق ذكره, ص ٨.

المجتمع المعنية وغير المعنية بالحكومة, وطلب منهم المشاركة في تأليف لجنة من مختلف الأحزاب والمنظمات الوطنية, لتحديد ملامح البرنامج العام للحكومة, وبحث مقترح إعادة هيكلة الحكومة والغرض هو تقليل عدد أعضائها, ودمج الوزارات ذات المهام والاختصاصات المتقاربة. وأكد أن رئيس الجمهورية لم يتدخل في تكوين الحكومة إلا وزارتي الدفاع والخارجية لما نص عليه دستور ٢٠١٤.[١] وفشل اختيار الحكومة المقترحة, وقام "قيس سعيد" بتكليف "الياس الفخفاخ" بتشكيل الحكومة في ٢٠ يناير ٢٠٢٠.[٢]

المطلب الثاني: الانتخابات التشريعية التونسية عام ٢٠١٩

أسفرت هذه الانتخابات عن تصدر حزب "حركة النهضة" قائمة الفائزين بالحصول على ٥٢ مقعدًا من إجمالي ٢١٧ مقعدًا, وتلاه حزب "قلب تونس" ٣٨ مقعدًا, ثم "التيار الديمقراطي" ٢٢ مقعدًا, "ائتلاف الكرامة" ٢١ مقعدًا, "الدستوري الحر" ١٧ مقعدًا, "حركة الشعب ١٦ مقعدًا, وبقية القوائم حصلت على المقاعد المتبقية. وعقد مجلس نواب الشعب الجلسة الافتتاحية التي تضمنت انتخاب رئيس مجلس النواب ونائبيه, وتم اختيار "راشد الغنوشي" زعيم حزب "حركة النهضة النهضة" لمدة خمس سنوات, والغريب أنه تلقى دعمًا من منافسه حزب "قلب تونس" برئاسة "نبيل القروي" وحصد ١٢٣ صوتًا من ٢١٧ صوتًا, ليشغل هذا المنصب بعد عودته من المنفى في أعقاب ثورة ٢٠١٠.[٣]

وكلف "قيس سعيد" الخبير الزراعي "الحبيب الجملي" بتشكيل الحكومة الجديدة, والذي بدأ المشاورات, وبالفعل عرض الأسماء المرشحة على "قيس سعيد", وفشلت الحكومة المقترحة في نيل ثقة مجلس نواب الشعب, وتم تكليف "إلياس الفخفاخ" بتكوين الحكومة الجديدة, الذي سعى لتحقيق توازن نسبي بين الكتل البرلمانية في التمثيل الحكومي, وتم منح الثقة لحكومة "إلياس الفخفاخ" والذي سارع في تنفيذ الملفات الاقتصادية والاجتماعية, والقضايا المتعلقة بالشأن الداخلي في تونس.[٤]

---

[١] أمينة الزياني, الحبيب الجملي يعلن عن نجاحه في تشكيل الحكومة التونسية وهذه أبرز ملامحها, تقرير, العربي الجديد, ١ يناير, ٢٠٢٠.
تاريخ الدخول: ٢٠ يناير, ٢٠٢٤. متاح من خلال الرابط:
https:www.alaraby.co.UK

[٢] وحدة الدراسات السياسية, ماذا بعد فشل حكومة الجملي في انتزاع ثقة مجلس النواب, تقدير موقف, الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, ١٩ يناير, ٢٠٢٠, ص ٣.

[٣] دويتش فيلا, انتخاب راشد الغنوشي رئيسًا للبرلمان التونسي, برلين: ١٣ نوفمبر, ٢٠١٩.
تاريخ الدخول: ٢٦ يناير, ٢٠٢٤. متاح من خلال الرابط:
https://www.dw.com/ar/

[٤] فاطمة عيال طعان, مرجع سبق ذكره, ص ص ١٥١-١٥٢.

الخاتمة

حققت تونس تقدمًا في عملية التحول الديمقراطي, خاصة أن العملية الانتخابية الرئاسية والتشريعية عقب عام ٢٠١١ بعد الثورة الناجحة, ومرورًا بصياغة الدستور الجديد عام ٢٠١٤, من أجل محاولة تأسيس نظام حكم مبني على الديمقراطية التي تتطلع إليها البلاد, لذا شهد عام ٢٠١٩ تحولات جذرية داخل المشهد السياسي, خاصة عقب وفاة "قايد السبسي" الذي دفع القوى السياسية لتقديم الانتخابات الرئاسية على التشريعية, بالرغم من أن النظام السياسي القائم برلماني. وتم الاستعانة بدستور عام ٢٠١٤, بتأدية رئيس مجلس نواب الشعب "محمد الناصر" اليمين الدستورية وتولي رئاسة البلاد مؤقتًا, وتم إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة سبتمبر ٢٠١٩, وهذا يدل على إصرار النظام وحرصه على الدفع بترسيخ مبدا التحول الديمقراطي, كون البلاد تسير نحو استكمال بناء الدولة الديمقراطية, والتمسك بالهوية الوطنية, بالرغم من وجود خلافات سياسية وايديولوجية, والتي لم تقود البلاد لأي من أعمال العنف نظرًا لوجود وعي وتكوين سياسي وطني.

مراجع البحث

أولًا: المراجع العربية:

أ-الكتب:

١) مروة النظير, **تجربة التحول الديمقراطي في تونس بين ادعاء المثالية ومشاهدات الواقع**, (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية, ٢٠٠٥).
٢) عصام الدبس, **النظم السايسية: أسس التنظيم السياسي**, (عمان: وزارة الثقافة, ٢٠١٠).
٣) مايكل روكسين, وآخرون, محمد صفوت (مترجم), **مقدمة في العلوم السياسية**, (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع, ٢٠١٥).

٤) هينتجتون, عبد الوهاب علوب (مترجم), **التحول الديمقراطي**, (القاهرة: مركز ابن خلدون, دار سعاد الصباح, ١٩٩٣).
٥) على يوسف الشكري, **الوسيط في الأنظمة السياسية المقارنة**, (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع, ٢٠١٢), ص ١٢٢.
٦) العربي صديقي, **إعادة التفكير في الديمقراطية العربية**, (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, الطبعة الأولى, ٢٠١٠).
٧) عبد الرحيم حافظ, **الزبونية السياسية في المجتمع العربي**, (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, ٢٠٠٦).

ب_ الدوريات:

١) منى عواد, فاطمة طعان, دور الانتخابات في ترسيخ عملية التحول الديمقراطي: دراسة حالة الانتخابات التونسية عام ٢٠١٩, **مجلة العلوم السياسية**, بغداد: العدد ٦١, ٢٠٢١.

٢) يوسف سلامة حمود, الاثار السياسية للنظام الانتخابي في الأردن, **مجلة المستقبل العربي**, الأردن: مارس ٢٠١٥.
٣) أحمد جاد الرب عثمان, إدارة عملية التحول الديمقراطي في تونس في الفترة من ٢٠١٠- ٢٠١٦, **مجلة علمية**, الأسكندرية: جامعة الأسكندرية, كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية, العدد السادس عشر, يوليو ٢٠٢٣.
٤) أحمد صالح شطيب, أثر التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الدول العربية, **مجلة الدراسات الإقليمية**, العراق: جامعة الموصل العدد ٣٠, المجلد ٩, يونيو ٢٠١٣.
٥) رياض بشير, الانتخابات التونسية ٢٠١٤ مراحلها ونتائجها, **مجلة سياسات عربية**, الدوحة: العدد ١٦, يناير ٢٠١٥.
٦) سالم لبيض, الجولة واحزاب المعارضة القوانين.. أي علاقة؟ حالة تونس, تونس: **المجلة العربية للعلوم السياسية**, العدد ٢٧, ٢٠١٠.
٧) الطاهر لبيب, علاقة الديمقراطية بالمجتمع المدني, **مجلة المستقبل العربي**, بيروت: العدد ١٥٨, ١٩٩٢.
٨) الانتخابات التونسية محطة تاريخية على طريق التحول الديمقراطي, **تقدير موقف**, الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, أكتوبر, ٢٠١١,.

٩) وحدة الدراسات السياسية, ماذا بعد فشل حكومة الجملي في انتزاع ثقة مجلس النواب, **تقدير موقف**, الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, ١٩ يناير, ٢٠٢٠.

ج- الرسائل:

١) الطاره الوافيو **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي دراسة حالة تونس ٢٠١١- ٢٠١٩**, رسالة ماجستير, الجزائر جامعة العربي التبسي, كلية الحقوق والعلوم السياسية, ٢٠٢٠- ٢٠٢١.
٢) أماني صالح دياب, **الانتخابات والتحول الديمقراطي: دراسة مقارنة بين النموذجين التونسي والمصري ٢٠١١- ٢٠١٦**, رسالة ماجستير, فلسطين: جامعة الأزهر, كلية الاقتصاد والعلوم افدارية, ٢٠١٧.
٣) مولود دحماني, **أثر مخرجات العلاقة الارتباطين بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي**, رسالة ماجستير, الجزائر: جامعة تيزي وزو, كلية الحقوق والعلوم السياسية, ٢٠١٦.
٤) وهيبة صالحي, تقييم مسار التحول الديمقراطي في تونس ٢٠١٠- ٢٠١٥, رسالة ماجستير, الجزائر: جامعة محمد بو ضياف, كلية الحقوق, ٢٠١٤- ٢٠١٥.
٥) مصعب منصور إسماعيل, **تجربة التحول الديمقراطي في تونس بين التحديات والإنجازات ٢٠١١- ٢٠١٤**, رسالة ماجستير, تونس: جامعة آل الحكمة, كلية بيت الحكمة للعلوم السياسية والدراسات الدولية, ٢٠٢٣.
٦) وحشي أمير, **دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس**, رسالة ماجستير, الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية, ٢٠١٢- ٢٠١٣.
٧) لعياضي يوسف, التحولات السياسية الراهنة وأثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية- تونس, رسالة ماجستير, الجزائر: جامعة محمد خيضر, كلية الحقوق والعلوم السياسية, ٢٠١٤- ٢٠١٥.

٨) الطاهر الوافي, التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي- دراسة حالة تونس ٢٠١١- ٢٠١٩, رسالة ماجستير, الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية, ٢٠٢٠- ٢٠٢١.
٩) عائشة عياش, **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس**. رسالة ماجيستير, الجزائر: جامعة يوسف بن خدة, ٢٠٠٧- ٢٠٠٨.

د- المواقع الإلكترونية:

١) عبد اللطيف الحناشي, انتخابات تونس: قراءة تحليلية في المعطيات الجديدة, تقرير, الدوحة: مركز الجزيزرة للدراسات, ١٩ نوفمبر, ٢٠١٤, ص٩
تاريخ الدخول: ١٦ يناير, ٢٠١٤. متاح من خلال الرابط:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/11/201411198165244950.html

٢) العربـي، صـديقي، **تـونس مـا بعـد سـيدي، بوزيـد، بدايـة مرحلـة جديـدة**, ١ يناير, ٢٠١٣.
تاريخ الدخول: ١٩ يناير, ٢٠٢٤. متاح من خلال الرابط:
http//internationaldoralhayat.com/international article/222657 ?utm-sour

٣) محمد نجيب, المجتمع المدني التونسي: خصائصه وآفاق تطوره, الحوار المتمدن, العدد ٦٥٣٨, ١٥ أبريل, ٢٠٢٠.
تاريخ الدخول: ١٩يناير, ٢٠٢٤. متاح من خلال الرابط:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=673322

٤) أمينة الزياني, الحبيب الجملي يعلن عن نجاحه في تشكيل الحكومة التونسية وهذه أبرز ملامحها, **تقرير**, العربي الجديد, ١ يناير, ٢٠٢٠.
تاريخ الدخول: ٢٠ يناير, ٢٠٢٤. متاح من خلال الرابط:
https:www.alaraby.co.UK

٥) دويتش فيلا, انتخاب راشد الغنوشي رئيسًا للبرلمان التونسي, برلين: ١٣ نوفمبر, ٢٠١٩.
تاريخ الدخول: ٢٦ يناير, ٢٠٢٤. متاح من خلال الرابط:

https://www.dw.com/ar/

٦) العربي صديقي, التحول الديمقراطي المستدام بتونس: رئاسيات ٢٠١٩ بين سياسة جديدة وأخرى مناهضة, **تقرير,** الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات, ٤ نوفمبر, ٢٠١٩, ص ٨.
تاريخ الدخول: ٢٦ يناير, ٢٠٢٤. متاح من خلال الرابط:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/11/2019-191104065814400.html

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1) Redissi, H. "What Role for Tunisia's National Dialogue under tk interlm Unity Government?", Arab Initiative Rerorm, July 2014
Access Date: Jan 16th, 2024.
Available on:
https://Rit:1447rDWthedeclineofPoliticalislam'slegitimacy,thetunisiancase,Philosophy&Socailcriticism,vd,40,h04-5
2) Hercules Carter. Legislative and presidential elections in Teos - Final Report, Hayo. 2015 Georgia - United States: Herbert Carter. P. 204.
3) Brieg Powel, larbiSadiki, Europe and Tunisia, Democratization vio Association (routedge: Studies in middhEstern Politics,2010 .